الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان
The National Society for Human Rights

حقوق الإنسان في الصحافة

الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان

الملف الصحفي ليوم/ الاربعاء

6 **رجب** 1440 –13 **مارس** 2019

الفهرس

الموضوع	رقم الصفحة
هيئة حقوق الإنسان	2
أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية	5

"الشورى" يطالب "العقاري" ببرامج ميسرة لـ"أسر الضمان"

فجوة بين عدد القروض المقدمة وأعداد طالبي الدعم

المصدر: جريدة المدينة الاربعاء 6 رجب 1440هـ - 13 مارس 2019م
https://www.al-madina.com/article/619910

جابر المالكي ـ الرياض

طالبت لجنة الحج والإسكان والخدمات بمجلس الشورى صندوق التنمية العقارية، بالعمل على إيجاد برامج تيسر استفادة الأسر الضمانية من برامج الصندوق مع التنسيق مع الجهات ذات العلاقة، ودعت طالبت اللجنة الصندوق إلى إيضاح آلية العمل المشتركة مع وزارة الإسكان وصندوق التنمية الوطني.

وأكدت اللجنة في توصياتها ما جاء في الفقرة (3) من قرار مجلس الشورى السابق رقم **59/29**وتاريخ 1433/6/5هـ، والقاضي بتحقيق التنمية المتوازنة والمستدامة بين جميع مناطق المملكة، وشددت اللجنة على الصندوق بأن يضمن تقريره القادم إيضاحًا عن أهدافه الكمية والنوعية؛ لتلبية الطلب على القروض.

وبعد طرح تقرير اللجنة وتوصياتها للنقاش، لاحظ أحد أعضاء مجلس الشورى استمرار الفجوة بين عدد القروض المقدمة وأعداد طالبي دعم صندوق التنمية العقارية لتملك المساكن، فيما نوه عضو آخر بجهود صندوق التنمية العقارية وإسهاماته خلال السنوات الماضية، مشيرًا إلى أن تكلفة الإقراض من البنوك عالية، وأن من الأجدى إعادة تمويل المواطنين من الصندوق مباشرة كما في السابق.

وأشاد أحد الأعضاء بجهود صندوق التنمية العقارية، داعيًا إلى سرعة تنفيذ مبادرة دعم العسكريين، مطالبًا بإيجاد مبادرات مماثلة للمتقاعدين ومن تجاوز سن)الخمسين عامًا) ولم يتملك منزلًا، وطالب آخر بأن يعد الصندوق تقارير مالية شفافة وواضحة.

وأشار أحد الأعضاء إلى أن تحويل المواطنين إلى البنوك تحول استراتيجي لكنه غير واضح، متسائلًا عن دور الصندوق في حال رفض البنوك لتمويل بعض المواطنين بصفته ضامنًا، وطالبت إحدى عضوات المجلس الصندوق بالإسراع في تنفيذ الأحكام القضائية التي صدرت إنصافًا لمتضرري الصندوق.

وأوضح أحد أعضاء المجلس أن الصندوق يقوم بدعم المستفيدين المقترضين من البنوك شهريًّا، في مقابل الفوائد التي تدفع للبنوك، لكنه تساءل عن ضمانات استمرار هذا الدعم في ظل تحديات الاستدامة المالية للصندوق وتحديث نظامه مستقبلًا، وأكد عضو آخر أن عقود التمويل لا تتضمن نصًّا واضحًا حول استمرار دعم الصندوق للمواطنين؛ لمواجهة أرباح البنوك المقرضة.

وفي نهاية المناقشة وافق المجلس على منح اللجنة مزيدًا من الوقت؛ لدراسة ما طرحه الأعضاء من آراء ومقترحات والعودة بوجهة نظرها إلى المجلس في جلسة قادمة.

ووافق مجلس الشورى على مشروع مذكرة التفاهم للتعاون الفني بين هيئة حقوق الإنسان في المملكة العربية السعودية ومكتب مراقبة ومكافحة الاتجار بالأشخاص بوزارة الخارجية في الولايات المتحدة الأمريكية، واتخذ قراره بعد أن استمع في مستهل الجلسة إلى تقرير لجنة حقوق الإنسان والهيئات الرقابية بشأن مشروع مذكرة التفاهم، تلاه رئيس اللجنة الدكتور هادي اليامي.

****

مطالبة هيئة المساحة بإصدار التنظيم الجديد

طالب مجلس الشورى الهيئة العامة للمساحة بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة للإسراع في إصدار تنظيمها الجديد، وذلك بعد أن استمع إلى وجهة نظر لجنة الحج والإسكان والخدمات بشأن التقرير السنوي للهيئة العامة للمساحة للعام المالي 1439/1438هـ.

وشدد المجلس على الهيئة بالعمل مع الجهات المختصة لنقل اختصاصات اللجنة الوطنية لنظم المعلومات الجغرافية إلى الهيئة العامة للمساحة.
كما طالب المجلس الهيئة القيام بالتنسيق مع الهيئة السعودية للمهندسين لوضع ضوابط وشروط وآليات عمل المكاتب المساحية الخاصة التي تزاول الأعمال المساحية في المملكة.
****

دعم الفعّاليات التي تهدف إلى إبراز التنوع

طالب المجلس دارة الملك عبدالعزيز بالاستمرار في دعم الفعّاليات التي تهدف إلى إبراز التنوع في ثقافة المملكة، وموروثها التاريخي والحضاري.
واتخذ المجلس قراره بعد أن اطلع على وجهة نظر لجنة الثقافة والإعلام والسياحة والآثار، بشأن ملحوظات الأعضاء وآرائهم التي أبدوها تجاه التقرير السنوي لدارة الملك عبد العزيز للعام المالي 1439/1438هـ، في جلسة سابقة قدمها رئيس اللجنة الأستاذ عبدالله الناصر.
ودعا المجلس في قراره الدارة، أن تقوم بالنشر في مختلف الوسائل والتعميم على الجامعات والجهات الأخرى ذات العلاقة، ما توصلت إليه اللجنة الوطنية للأسماء الجغرافية بالدارة من كتابة الأسماء العربية بما يقابلها من الحروف اللاتينية.

أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية

مجلس الوزراء يوافق على الترتيبات التنظيمية لهيئة المحتوى المحلي والمشتريات الحكومية

المصدر: جريدة الحياة الاربعاء 6 رجب 1440هـ - 13 مارس 2019م
http://www.alhayat.com/article/4624219

الرياض - «الحياة | «منذ **14**ساعة في 12 مارس 2019 -اخر تحديث في **12**مارس 2019 / 16:29
وافق مجلس الوزراء السعودي على الترتيبات التنظيمية لهيئة المحتوى المحلي والمشتريات الحكومية.
وأطلع خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز المجلس خلال ترؤسه الجلسة، بعد ظهر اليوم (الثلثاء)، في قصر اليمامة، بمدينة الرياض، على نتائج استقباله دولة رئيس وزراء الجمهورية اللبنانية سعد الحريري، وما جرى خلالها من بحث سبل تعزيز التعاون الثنائي بين البلدين الشقيقين ومستجدات الأحداث في المنطقة.
وأوضح وزير الإعلام تركي الشبانة، في بيان صحافي، أن مجلس الوزراء استعرض جملة من التقارير عن مستجدات الأحداث وتطوراتها على الساحات العربية والإقليمية والدولية، كما تطرق إلى مشاركات المملكة في أعمال الدورة 151 لمجلس الجامعة العربية على المستوى الوزاري في القاهرة، واجتماع اللجنة الوزارية العربية الرباعية المعنية بالتدخلات الإيرانية في الشؤون العربية برئاسة دولة الإمارات العربية المتحدة التي عقدت على هامش أعمال الدورة.
وأشار إلى أن المجلس شدّد على ما عبّرت عنه المملكة في كلمتها أمام اجتماع مجلس الجامعة العربية على المستوى الوزاري من مواقف ثابتة تجاه مختلف الأزمات الإقليمية التي تمر بها بعض الدول العربية ولا زالت تؤرق هاجس الأمة العربية، وأملها أن يتحلى الجميع بروح التعاون والمسؤولية حيالها والعمل على إنهائها من خلال دعم الحلول السياسية المنسجمة مع المرجعيات الدولية وقرارات القمم العربية ذات الصلة وتفعيلها والعمل بما جاء فيها.
وبين أن المجلس اطلع على نتائج زيارة وزير الدولة للشؤون الخارجية عضو مجلس الوزراء لكل من باكستان والهند بناء على التوجيهات الكريمة للقيادة الرشيدة، للعمل على التهدئة بين البلدين وعودة الأمور إلى طبيعتها وتجنب كل ما من شأنه التأثير على الأمن والاستقرار في المنطقة.
وأشار إلى أن المجلس قرر بعد الاطلاع على ما رفعه وزير العدل، وبعد النظر في قرار مجلس الشورى رقم (60 / 17) وتاريخ 17 / 5 / 1440هـ، الموافقة على مذكرة تفاهم بين وزارة العدل في المملكة العربية السعودية ووزارة العدل في جمهورية بيلاروسيا في المجال القضائي والقانوني.
وقال إن المجلس قرر تفويض وزير البيئة والمياه والزراعة ـ أو من ينيبه ـ بالتباحث مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة في شأن مشروع اتفاق للتعاون الاستراتيجي بين وزارة البيئة والمياه والزراعة في السعودية وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، والتوقيع عليه، ومن ثم رفع النسخة النهائية الموقعة، لاستكمال الإجراءات النظامية.
وأضاف الشبانة بأن المجلس قرر تفويض وزير البيئة والمياه والزراعة ـ أو من ينيبه ـ بالتوقيع على النظام الأساسي لمرفق البيئة العربي، الذي وافق عليه المجلس الاقتصادي والاجتماعي بجامعة الدول العربية ومجلس جامعة الدول العربية ، ومن ثم رفع النسخة النهائية الموقعة، لاستكمال الإجراءات النظامية.
وأوضح أنه بعد الاطلاع على ما رفعه وزير الطاقة والصناعة والثروة المعدنية، وبعد النظر في قرار مجلس الشورى رقم (66 / 18) وتاريخ **1440 / 5 / 29**هـ ، قرر مجلس الوزراء الموافقة على مذكرة تفاهم بين وزارة الطاقة والصناعة والثروة المعدنية في السعودية ووزارة الأعمال والطاقة والاستراتيجية الصناعية في المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وشمال إيرلندا للتعاون في مجال الطاقة النظيفة.
ولفت إلى أنه بعد الاطلاع على ما رفعه وزير الطاقة والصناعة والثروة المعدنية رئيس مجلس إدارة صندوق التنمية الصناعية السعودي، وبعد الاطلاع على التوصية المعدة في مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية رقم (21 - / 27 / 40 / د) وتاريخ 23 / 5 / 1440هـ، قرر مجلس الوزراء اعتماد الحساب الختامي لصندوق التنمية الصناعية السعودي عن عام مالي سابق.
ونوه وزير الإعلام إلى أن المجلس وافق على تعيين فيصل بن سعود الخميسي، والمهندس محمد بن سياف آل خشيل، والمهندس عاصم بن سعود الجماز، أعضاء في مجلس إدارة هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات من القطاع الخاص لمدة

ثلاث سنوات.
وبين أن المجلس قرر بعد الاطلاع على المعاملة المرفوعة من وزارة التعليم، وبعد الاطلاع على التوصية المعدة في مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية رقم (5 - 28 / 40 / د) وتاريخ 25 / 5**1440** / هـ، الموافقة على تحويل كليات القصيم الأهلية إلى جامعة أهلية باسم)جامعة المستقبل.(
ترقيات على المرتبتين الـ 15 والـ 14
وافق مجلس الوزراء على ترقيات على المرتبتين الرابعة عشرة والخامسة عشرة على النحو التالي: ترقية المهندس عبدالله بن محمد بن أحمد العنقري إلى وظيفة)مستشار للشؤون الفنية) بالمرتبة الخامسة عشرة في وزارة الشؤون البلدية والقروية، ترقية المهندس عبدالرحمن بن عبدالله بن عبدالرحمن الهدلق إلى وظيفة (مستشار تخطيط مدن) بالمرتبة الخامسة عشرة في وزارة الشؤون البلدية والقروية، ترقية حمد بن عبدالله بن محمد أبو حيمد إلى وظيفة (مستشار لشؤون القضايا) بالمرتبة الرابعة عشرة في وزارة الداخلية، ترقية علي بن عيد بن سعيد الغامدي إلى وظيفة (وكيل الإمارة المساعد للحقوق) بالمرتبة الرابعة عشرة في إمارة منطقة الباحة، ترقية يحيى بن سعيد بن محمد مصوي إلى وظيفة)مستشار أمني) بالمرتبة الرابعة عشرة في وزارة الداخلية، ترقية عبدالملك بن أحمد بن عبدالملك آل الشيخ إلى وظيفة (مدير عام مكتب وزير الدولة (بالمرتبة الرابعة عشرة في الأمانة العامة لمجلس الوزراء.

سجون وإصلاحيات المملكة ثورة صناعية قادمة

مدير عام السجون لـ ° الرياض «لا نتعامل بالفكر التقليدي

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء 6 رجب 1440هـ - 13 مارس 2019م
http://www.alriyadh.com/1743334

أكد مدير عام السجون اللواء محمد بن علي الأسمري لـ "الرياض" أننا في المديرية العامة للسجون لا نتعامل بالفكر التقليدي السائد في الاكتفاء بإنفاذ العقوبة المقررة بحق السجين، وهذا الفكر التقليدي قد يسبب تأجيج الحقد في نفس السجين ويجعله ساخطا على المجتمع عندما يخرج إليه، بالتالي يكون عنده استعداد لارتكاب الجريمة مرة أخرى والعودة إلى السجن.
ولكننا نسعى في السجون والإصلاحيات في المملكة إلى إصلاح وتأهيل النزيل وتقويم سلوكه ليكون عضواً فاعلاً في المجتمع، بحيث يخرج من السجن بسلوك مختلف عن سلوكه السابق، ونحن لا نستطيع أن نقوم بهذا الدور من غير وجود شركاء حقيقيين نسعى من خلالهم إلى تعليم وتدريب وتأهيل السجين، فتكون البداية عن طريق توظيف النزيل في السجن الذي يقضي به عقوبته ويكتسب من خلالها الكثير من الخبرات العملية والمعرفة، بالتالي حققنا الهدف الرئيس للمديرية العامة للسجون والرؤية التي وجدت من أجلها. وأشار الأسمري إلى أن حبس الحرية هي عقوبة كافية لردع السجين عن العودة إلى ارتكاب جريمة أخرى.
ونوه اللواء الأسمري إلى ارتفاع مستوى التعليم والتدريب داخل سجون المملكة، وقال وصلنا إلى 750 متعلما ومتدربا في إحدى الإصلاحيات في فترة وجيزة من خلال تفعيل الاتفاقيات مع الجامعات وشركات القطاع الخاصة التي أصبحت شريكا رئيسيا لنا.
وأكد أن السجون والإصلاحيات في بعض مناطق المملكة أصبحت تعيش ثورة صناعية، ولقد افتتحنا مع شركائنا مصانع للتموين الغذائي ومصانع للتجهيزات الطبية ومصانع أخرى متنوعة الإنتاجية، وهناك تفاعل كبير من النزلاء مما يجعلنا نعمم خطط النجاح الاستثمارية في مختلف سجون المملكة.
وفي سؤال لـ "الرياض" عن العوائق التي تواجه المديرية العامة للسجون مع الجامعات، أكد اللواء الأسمري أن هناك تعاونا دائما وفعالا مع جميع الجامعات التي وقعنا معها اتفاقيات تعاونية والتي تهدف إلى تنمية وتعليم النزيل.

وأشار اللواء الأسمري إلى مذكرة تفاهم مع جامعة الإمام محمد بن سعود بالإضافة إلى تعاون كبير مع جامعة القصيم ومن خلال هذا التعاون انطلق دبلوم "التعليم المستمر" في جامعة القصيم وسيفعل قريبا في مدينة جدة وجازان وكشف عن تسجيل أربعة طلاب في درجة الماجستير والدكتوراه بمنطقة مكة المكرمة.

ضمان استمرار الاتفاقيات

وعن آلية الاتفاقيات التي وقعتها المديرية العامة للسجون مع القطاع الخاص والتي تتجاوز ثلاثين اتفاقية وعن ضمان استمرارها وفعاليتها، قال اللواء محمد الأسمري: إن الاتفاقية ملزمة وهي مسؤولية اجتماعية وأدبية على من وقعنا معهم، ومن جهتنا حرصنا على أن تكون هذه المذكرات والاتفاقيات مفعلة ومستمرة فقد وضعنا لكل اتفاقية مدير مشروع وحددنا أن يكون هناك اجتماع ربع سنوي ليتم من خلاله عرض وطرح كل المعوقات التي تواجه كل مشروع لنسعي في تذليلها.

ولفت اللواء الأسمري أنه تدم تدشين تطبيق "الشراكات" والذي سيكون متاحا للمسؤولين في المديرية ويرتبط بشكل مباشر بمدير عام السجون، ومن خلال هذا التطبيق أوجدنا مكتبا لتنسيق الشراكات للمتابعة المستمرة لجميع الاتفاقيات التي عقدتها المديرية العامة للسجون مع شركائها الاستراتيجيين في القطاع الخاص.

توقيع ثلاث اتفاقيات

وعلى خلفية توقيع المديرية العامة للسجون ثلاث مذكرات تفاهم مع ثلاث جهات مختلفة يوم أمس أكد مدير عام السجون أن هذه الاتفاقيات تُعد امتدادًا للخطة الاستراتيجية للمديرية.

ومن هذه الاتفاقيات أنه تم توقيع مذكرات تفاهم مع البريد السعودي، وهذه الاتفاقية ستحقق عدة جوانب منها تعزيز المجال الأمني والجانب التنظيمي لإيصال رسائل أسر السجناء لذويهم برسوم رمزية.

وكشف اللواء الأسمري أن المديرية وقعت اتفاقية مع البريد السعودي لفتح وكالات بريدية داخل السجن، ومنح المميزين من السجناء وفق شروط معينة وكالات بريدية للعمل بها بعد انقضاء مدة عقوبتهم بالسجن.

أعضاء: أين دور الصندوق في توحيد اشتراطات إقراض البنوك ولماذا لم يستشير المواطن؟

مطالبات شوريَّة لـ"العقاري" بتنفيذ 40 ألف حكماً قضائياً نهائياً للمتضررين

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء 6 رجب 1440هـ - 13 مارس 2019م

http://www.alriyadh.com/1743237

88 % من الطلبات الموافق عليها رفضتها البنوك.. ودعوة لإعادة النظر في سياسات «العقاري» التمويلية

استغرب أعضاء مجلس الشورى عدم احترام صندوق التنمية العقارية للأحكام القضائية وتجاهله للأحكام النهائية لمحاكم الاستئناف وتأييدها ديوان المظالم بشأن متضرري توقف الصندوق عن تقديم القروض المباشرة رغم صدور قرار مجلس الوزراء القاضي باستثناء أرقام الطلبات المقدمة للصندوق قبل تاريخ 23 رجب العام 1432 من تطبيق أحكام تنظيم الدعم السكني الجديد ومعاملتهم وفقاً للإجراءات المعمول بها قبل هذا التنظيم، وقالت إقبال درندري "يعتبر عدم تنفيذ الصندوق لأحكام القضاء النهائية سابقة خطيرة" وطالبت الصندوق باستراتيجية لاستدامة رأس المال التي سيتبعها وحماية المتضررين الذين قدم لهم الدعم على الفوائد وعدم مطالبتهم بالتوقيع على عقود تلزمهم بها وتصحيح العقود القديمة بما يحمي المقترض، وشددت على وجوب أن ينفذ الصندوق الأحكام النهائية الصادرة للمتضررين منه، وتابعت درندري في مداخلة يوم أمس على التقرير السنوي للصندوق العقاري: ورغم صدور قرار مجلس الوزراء وتأكيد مجلس الشورى عليه إلا أن الصندوق لم ينفذ هذه القرارات، وامتدت قضية متضرري الصندوق لأكثر من عامين، وفي العام الماضي وهذا

العام، صدرت أحكام قضائية ضد الصندوق العقاري ولكنه لم يقبلها، وقدم طلب استئناف ومنحته المحكمة فرصاً كافية لتقديم الدفاع عن قراره، إلا أنه فشل في إقناع الاستئناف خلال المهلة المحددة، وقد حكمت محاكم الاستئناف الإدارية في عدد من مناطق المملكة لصالح المتضررين، وأيدت أحكام المحاكم الابتدائية، وأصدرت أحكاماً نهائية نافذة وقطعية ضد "الصندوق العقاري"، تضمنت عدم استئناف الصندوق على هذه الأحكام، وهي تقضي تطبيق قرار مجلس الوزراء المشار إليه.

وأشارت عضو الشورى إلى أن المتحدث باسم المتضررين أوضح أن محاكم الاستئناف أيدت 40 ألف حكم صدرت لهم، وهناك عشرات الآلاف من القضايا ما زالت مرفوعة في المحاكم الإدارية تنتظر مواعيدها للحصول على الأحكام وهم في ازدياد، ويقدر ممثلو المتضررين أن من صدرت أحكام ابتدائية لهم حتى الان 70 ألفاً تقريباً، وتم إعطاؤهم مواعيد جلسات للحكم النهائي، وقالت درندري "عندما صدرت الاحكام القضائية ضد الصندوق العقاري اعتذر مسؤولو الصندوق بأنها ابتدائية ووعدوا بتنفيذ الاحكام النهائية وبعد صدور الأحكام النهائية التزموا الصمت، ولم ينفذوا الاحكام..!" وطالبت بالإسراع بتنفيذ الأحكام القضائية النهائية الصادرة من محاكم الاستئناف الإدارية بالمملكة، والتي ألزمته بتنفيذ قرار مجلس الوزراء رقم 82، وإقراض كل من قدم قبل التاريخ الموضح 500 ألف ريال من رأس مال الصندوق، وإلغاء قراره السلبي الذي حولهم بموجبه للبنوك التجارية.

ودعا صالح الحميدي هو الآخر إلى سرعة تنفيذ الأحكام القضائية التي صدرت لمتضرري الصندوق يجب الإسراع في تنفيذها، ولفت عبدالله العجاجي إلى تناقض أرقام النسب المستهدفة بين وزارة الإسكان والصندوق العقاري، كما حذر من تجاهل الصندوق لأحكام ديوان المظالم بشأن المتضررين وتساءل.. لماذا يتجاهل العقاري أحكام القضاء التي يثق المواطن به ولا ينفذ الصندوق أحكامه..؟ ونبه إلى وجوب مراعاة الصندوق ما يخص طرح البرامج والمبادرات والتصريحات الإعلامية المصاحبة والتي لاحظ أنها قد تنعش السوق العقاري بشكل مؤثر على حساب شريحة كبيرة من المواطنين، وطالب سعد الحريقي بإعادة النظر في سياساته التمويلية لتحقيق أهداف الدولة في تحقيق السكن الميسر للمواطن، مشيراً إلى أن 88 % من المواطنين الذين تمت الموافقة على طلباتهم لم يستفيدوا منها بسبب شروط البنوك والأعمار وأسباب أخرى تقلل فرصة حصول المواطن على القرض، وحذر عباس هادي أن بعض المبادرات الإسكانية قد تضر برأس مال الصندوق مما يتطلب إعادة تنظيم قطاع الإسكان وتحديد توجهاته من خلال تحديث نظام الصندوق، كما أكد صالح الشهيب أن تباين سياسات الإقراض من بنك إلى آخر يوجب إيجاد عقد موحد عند إقراض المواطنين لتملك المساكن من البنوك، واعتبر خليفة الدوسري تكلفة الإقراض من البنوك عالية ويرى أن الأجدى إعادة تمويل المواطنين من الصندوق مباشرة كما في السابق

وتساءل محمد آل عباس عن ضمانات استمرار دعم المستفيدين المقترضين من البنوك شهرياً في مقابل الفوائد التي تدفع للبنوك في ظل تحديات الاستدامة المالية للصندوق وتحديث نظامه مستقبلاً يقوم الصندوق بدعم، وطالب سلطان آل فارح بأن يعد الصندوق تقارير مالية شفافة وواضحة، ودعا منصور الكريديس إلى سرعة تنفيذ مبادرة دعم العسكريين وإيجاد مبادرات مماثلة للمتقاعدين ومن تجاوز سن 50 عاماً ولم يتملك منزلاً، وأشار فهد بن جمعة إلى استمرار الفجوة بين عدد القروض المقدمة وأعداد طالبي دعم صندوق التنمية العقارية لتملك المساكن، واقترح ناصح البقمي إنشاء بنك إسكاني يوقع العقود من المواطن وأخرى مع الممولين والمطورين ويقسطها على المواطنين، وأكدت جواهر العنزي على وجوب إيجاد حلول للمواطنين المحتاجين لتملك المساكن من الذين تجاوزت أعمارهم الخمسين عاماً.

وانتقد عبدالله البلوي التقرير السنوي للصندوق وقال بأنه جاء عاما لا يحمل تفصيلاً ولا مؤشرات يمكن أن تقرر إنجازه خلال سنة التقرير بل إن أغلب الإحصاءات جاءت تاريخية لإنجاز الصندوق منذ انشائه وهي معلومات مكررة، لا تفيد الوضع الحالي للصندوق وتحوله حسب ما ذكر في التقرير الى مؤسسة تمويلية، وأضاف: في عام التقرير عدد القروض المباشرة بلغ 2492 قرضاً و 2471 قرضاً غير مباشر، من غير برامج وزارة الإسكان، وهذا يحتاج إلى توضيح لأنه لا يعكس حجم الدعم الفعلي من الصندوق، وقد يكون نتج عن تحول الصندوق إلى وسيط -إن جاز التعبير- للبنوك مبرزاً مشكلة أخرى نقف عليها وقد أشار لها التقرير وهي رفض بعض المواطنين للقروض خاصة العسكريين ومن يعمل في المجال الخاص، والسؤال ما حجم هذه المشكلة، وما أسبابها، وماذا تم من الصندوق لعلاجها؟

وقال البلوي إن التحويل للبنوك تحول استراتيجي دون رؤية واضحة ودون شفافية تضمن للمواطن العدالة والاستفادة من كامل القرض، وتباينت البنوك في تقاريرها لكيفية وكمية ومقدار الدعم لهذا المواطن المحول من الصندوق فتنظر تلك الجهات المالية للقرض حسب الملاءة المالية، وضمانات السداد، وكأن الصندوق غير موجود، فمن غير المقبول أن تتحكم تلك المؤسسات المالية في قبول أو عدم قبول من يحولهم الصندوق نظير موافقته على دعمهم، وتساءل العضو ما العلاقة بين الصندوق وتلك الجهات المالية؟ وما الدور لكل جهة، كيف يتم التنسيق؟ وهل عقد التمويل موحد؟ كل تلك الأسئلة

مهمة، ولم أجد- في التقرير -آلية واضحة تتسم بالشفافية لهذا الدور، فلا يعقل أن يكون الصندوق وسيطاً فقط دون توحيد اشتراطات القروض في تلك الجهات! وأين دور الضامن في هذه الحالة؟ يجب أن تحدد كل تلك الأمور حتى يحقق التحول الاستراتيجي للصندوق أهدافه، ولماذا لا يعطى الموظف الذي قارب على التقاعد كامل الدعم؟، وقال عضو الشورى إن القدرة المالية للمواطن هي مرتكز الدعم ومن ليس لديه دخل فيحال الى برامج الأسر الضمانية فيحير المواطن من هذه الفئة بين وزارتي العمل والإسكان وصندوق التنمية، فما حجم تلك الفئة المستفيدة، وكيف تم أو يتم التنسيق مع الجهات الأخرى المسؤولة عنهم، وما اليات الدعم المعلنة من الصندوق بهذا الخصوص؟ وهي فئة مهمة في تكوين التنمية الحقيقية.

وقال عبدالله الحربي عند قراءة تقرير الصندوق العقاري، وجدت إن كثيراً من المعلومات الواردة فيه تمت صياغتها بحيث تعطي انطباعاً جيداً عن دور الصندوق، وهذا ما نتمناه، في المقابل على الأرض، المواطنين غير راضين عن الممارسة، لأن المواطن أصلاً لم يستشار في توجهات الصندوق، والذي يبدو، أن الصندوق لديه أهداف يود الوصول إليها، بصرف النظر عن المستفيد ومدى قبوله، وهل تم قياس مدى رضا طبقات المجتمع عن رؤية الصندوق في توفير وابتكار برامج متنوعة ومتوازنة تتناسب مع الجميع؟، كما أن رسالة الصندوق، الحصول على السكن الملائم، والسؤال ملائم لمن؟ للصندوق أم للمستفيد؟

وأضاف عضو الشورى بقوله إن التمويل في الصندوق يعتمد على موارده دون تحميل الدولة أعباء مالية، وهذا يتنافى مع دوره فالصندوق دوره مساعدة المواطنين على الحصول على التمويل المناسب لبناء السكن الملائم، وهذا يعني أن الدولة داعمة على الأقل للفئات التي ليست مؤهلة مالياً للحصول على القروض، وقال الحربي إن الصندوق في الماضي، جرّب بعض الممارسات التمويلية، وظهرت بعض السلبيات لم يتم الانتباه لها، ومنها، عدم مراعاة ذوي الدخل المنخفض وكبار السن وهم فئات لا تقبلها الجهات التمويلية، وفيما اعتبر العضو أن الصندوق هو الذراع المالي لوزارة الإسكان قال: ليست لديهم شفافية واضحة وخصوصاً في مجال تحمل أرباح البنوك عن المواطنين، حيث لا يوجد في العقود نص واضح حول استمرارية الدعم بالكامل.

وتحدث عضو الشورى الحربي عن معوقات الصندوق ومنها إشكالية تحصيل الأموال من المواطنين المقترضين منه على نظام الإقراض المباشر، وضعف التعاون مع بعض الجهات الحكومية معه في وضع آلية عمل لتحصيل الأقساط المتأخرة من المقترضين، كم أنه غير قادر على إيقاف بعض الخدمات الحكومية من المواطنين غير المنتظمين أو متوقفين عن السداد وهم من القادرين، ولكن لجنة الشورى لم تقدم ما يعالج هذه المعوقات.

مشروع للحدّ من البطالة بين المواطنات

المصدر: جريدة المدينة الاربعاء 6 رجب 1440هـ - 13 مارس 2019م
https://www.al-madina.com/article/619909

سعيدالزهراني - الطائف

شرعت وزارة العمل والتنمية الاجتماعية في تنفيذ مشروع ضخم لتخفيف البطالة بين المواطنات في التخصصات كافة، التي تواجه تحديات من خلال مشروع "التدريب الموازي النوعي"، الذي يهدف إلى تدريب وتوظيف السعوديات بحلول نهاية 2020.

ويركز المشروع الجديد على تطوير برامج تدريب مدعم منتهٍ بالتوظيف بالشراكة مع القطاع الخاص تستهدف العاطلات عن العمل، ويكون البرنامج على رأس العمل من قبل الشركة الموظفة توازيًا مع برنامج تدريبي في المهارات الفنية والشخصية، من قبل جهات تدريب متخصصة، وتحصل المتدربة عند الانتهاء من التدريب على شهادة معتمدة من الجهة المالكة للبرنامج، ويتم دعم الشركات بأوجه مختلفة.. وطرحت وزارة العمل المشروع في منافسة عامة بين بيوت الخبرة والشركات المتخصصة.. ووضعت الوزارة خمسة أهداف رئيسة للمشروع.

أهداف المشروع

-**1**خفض نسبة البطالة في التخصصات التي تواجه تحديات
-**2**تطوير المهارات المهنية للمرأة وتوجيهها إلى سوق العمل المناسب لها
-**3**تخفيض حواجز التوظيف أمام السعوديات الباحثات عن عمل وضمان استمرارهن في الوظيفة
-**4**مواءمة المهارات الفنية والشخصية مع متطلبات سوق العمل
-**5**إتاحة الفرصة للشركات للتعرف على الكوادر الوطنية وتجربتها دون تكلفة خلال الفترة التدريبية

**

نطاق عمل المشروع من قبل بيوت الخبرة

-حصر الفرص الوظيفية
-دراسة وتحليل الشرائح المستهدفة
-حصر الوظائف ومواءمتها مع خطط الوزارة للتوطين
-تحليل المتطلبات التدريبية
-تحديد الأعداد والفئة المستهدفة
-تحديد المناطق المستهدفة
-تحديد القطاعات المستهدفة
-تحديد البرامج والرحلة التدريبية المناسبة

**

آلية نهاية المرحلة

-حصر العاطلين (مناطق - تخصصات(
-تحديد الأعداد والفئة المستهدفة
-تحديد قنوات التسجيل والربط (طاقات - الجامعات(
-بناء الضوابط وآليات التسجيل بالبرنامج
-طرق التحفيز لضمان الاستدامة
-آليات التقييم وقياس الأثر للفئات المستفيدة
-بناء إطارات الجدارات والاحتياج التدريبي
-بناء رحلة التدريب المنتهي بالتوظيف
-توقيع اتفاقيات التدريب المنتهي بالتوظيف مع الشركات المستفيدة
-تطوير نموذج التشغيل
-توقيع اتفاقيات التدريب مع المراكز التدريبية
-تصميم وتطوير الرحلة التدريبية
-الربط مع منصات التوظيف..طاقات وغيرها
-التحقق، التقييم، المتابعة

«التدريب التقني»: 770 فرصة وظيفية للقطاعين الحكومي والخاص في شهرين

المصدر: جريدة عكاظ الاربعاء 6 رجب 1440هـ - 13 مارس 2019م
https://www.okaz.com.sa/article/1712018

» عكاظ» (الرياض **@okaz_online**)

قدمت المؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني 770 فرصة دعم وظيفي خلال شهري يناير وفبراير الماضيين لعدد من الجهات في القطاعين الحكومي والخاص منها (جامعة الملك سعود، ومجموعة شركات الزاهد، والشركة الوطنية لأعمال المياه، ومصنع أنظمة الطاقة الكهربائية، وشركة الإلكترونيات المتقدمة، والوظائف الفنية بالحرس الملكي، وشركة تحكم، وشركة المراعي، ومركز ترشيد)، حيث وفرت من خلالها بيانات دقيقة عن الخريجين بعد التأكد من ملاءمة تلك الفرص لتخصصات الخريجين وتناسب الرواتب لمهارات الخريج تمهيدا لإجراءات تعيينهم.

وتقوم الإدارة العامة لشؤون المتدربين بالمؤسسة بما لديها من برامج التوجيه المهني والتنسيق الوظيفي بحصر ما يرد إليها من الفرص الوظيفية، ومن ثم تعمل على تسهيل إجراءات توظيف الخريجين من خلال التواصل المباشر مع قطاعات الأعمال وحصر الفرص الوظيفية وتزويدهم ببيانات الخريجين، كما تقدم لهم إمكان عقد لقاءات التوظيف داخل الوحدات التدريبية وإجراء المقابلات الشخصية، وذلك انطلاقاً من التزام المؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني بمفهوم قياس الأداء المؤسسي ومتابعة تنفيذ الأهداف الإستراتيجية للمؤسسة من أجل تأمين متطلبات سوق العمل بالمملكة وتأهيل الكوادر الوطنية والسعي لسد حاجة سوق العمل من القوى الوطنية الماهرة والمدربة.

وتشرف المؤسسة على موقع «تقني»، وهو موقع إلكتروني يسهم في تقديم بيانات مباشرة عن الخريجين لقطاعات الأعمال بعد تسجيلهم في الموقع، ويقدم خدمة حجز مواعيد المقابلات الشخصية ويمكن التسجيل فيه من خلال الرابط **Default.aspxlang=ar.GuestForms/teqani.tvtc.gov.sa//https:/**

ويعد موقع «تقني» جسراً بين خريجي وخريجات الكليات التقنية والمعاهد الصناعية، والوظائف التي يقدمها قطاع الأعمال والقطاعات الحكومية، ويقدم الموقع تقارير عالية الدقة والفعالية تعكس معلومات مهمة عن التخصصات ومعدل الأعمار وأنواع الوظائف ونسبة الخريجين للتخصصات والمناطق التي تفيد في وضع الخطط المستقبلية للاستفادة من طاقات الخريجين وتوجيههم التوجيه الصحيح للمسارات المطلوبة. يُذكر أن المؤسسة أطلقت مبادرة «فرصة عمل لكل خريج» من أجل توفير فرص وظيفية لخريجي وخريجات المؤسسة من الكليات التقنية والكليات العالمية والمعاهد الصناعية وربطهم بسوق العمل، وذلك في إطار سعي المؤسسة للإسهام في تحقيق رؤية المملكة 2030 بالوصول إلى اقتصاد مزدهر وتفعيل مبدأ «نتعلم لنعمل.«

الإلكترونية
الاقتصادية
www.aleqt.com

الحوكمة وحل مشكلة الإسكان

المصدر: جريدة الاقتصادية الاربعاء 6 رجب 1440هـ - 13 مارس 2019م
http://www.aleqt.com/2019/03/12/article_1558636.html

كلمة الاقتصادية

كان الحصول على سكن في المملكة يتم من خلال آلية منح الأرض وتقديم قرض حسن مسترد، وكانت هذه الآلية تتم عن طريق جهات متعددة من بينها وزارة الشؤون البلدية التي تعمل على تطوير المخططات السكنية ومنح الأراضي مجانا للمواطنين، ووزارة المالية من خلال صندوق التنمية العقارية تقوم بمنح القروض لتمويل البناء وتصل سنوات الاسترداد إلى 25 عاما، لكن هذه الآلية كانت تواجه مشكلات في الحوكمة وفي آليات اتخاذ القرار وفي تزامن منح الأرض مع القرض، ولهذا تعثرت هذه الآلية عندما انفصلت زمنيا ومكانيا آلية الإقراض عن آلية تملك الأرض، وهذا الخلل في الحوكمة أحدث ندرة مفاجئة في الأرض المتاحة للسكن، "بسبب تراخي عمليات التطوير والاحتكار المتصاعدة للأرض"، فأصبح بإمكان الشخص أن يحصل على قرض دون أن يتم منحه أرضا، أو تقلص المقدرة المالية للصندوق العقاري، ما أنتج قائمة انتظار طويلة جدا تمتد فتراتها إلى سنوات، ولأن السكن حاجة أساسية فقد يبحث عن آليات تمويل للبناء أو آليات لاقتراض الأرض، وبهذا دخلت مؤسسات التمويل في القطاع العقاري بقوة، لكن هذا التدخل رفع الأسعار بطريقة تجعل من المستحيل أن يكفي تمويل الصندوق العقاري لتغطية جميع تكاليف الحصول على السكن، وبهذا وصلنا إلى مرحلة فشل نموذج أرض وقرض، فكان لابد من إصلاح جوهري.

بدا الإصلاح من جانب الحكومة، حيث تم إنشاء هيئة للإسكان تحولت بعد ذلك إلى وزارة، ثم تم تحويل جميع الأراضي التي في عهدة وزارة الشؤون البلدية والقروية إلى وزارة الإسكان، ثم نقل صندوق التنمية العقارية إلى إشراف وزارة الإسكان لتوحيد آليات القرار وتوجهاته، ثم أخيرا تم إنشاء الهيئة العامة للعقار، وجاءت حلول وزارة الإسكان من خلال التركيز على حل مشكلة الإسكان بنفسها مباشرة، وبأدواتها الخاصة ومن بينها بناء وتمليك الوحدات العقارية في مناطق سكنية خاصة معدة لذلك، وهذا هو المشروع الرئيس الذي ينتظره المجتمع وينتظر نتائجه باهتمام. وخلال مؤتمر "تمويل الإسكان في السعودية"، أشار وزير الإسكان إلى حجم المشاريع السكنية بالشراكة بين الوزارة والمطورين العقاريين، الذي بلغ 45 مشروعا تتوزع في مختلف المناطق. وهنا نجد الوزارة تقوم بجميع الأدوار من تطوير الأرض إلى البناء وتسليم الوحدة العقارية للمواطن، حيث يدفع أقساطا شهرية مقابل كل تلك التكاليف.

ومن الأدوات الأخرى التي بدأت تستخدمها وزارة الإسكان الدخول في آليات دعم تمويل شراء السكن، وهي آلية يقوم بها صندوق التنمية العقارية بدعم المواطن عند تسديد فوائد المصارف، ونقول دعما لأنه ليس إقراضا، وأشار صندوق التنمية العقارية إلى أن عدد المستفيدين ممن تم تمويلهم خلال كانون الثاني (يناير) الماضي من العام الجاري بلغ 9578 مستفيدا بقيمة بلغت 4.7 مليار ريال مبينا أن الصندوق يعتزم خدمة 165 ألف مستفيد خلال العام الجاري و480 ألف مواطن حتى عام 2020.

هذه الآليات جميعا جاءت من حل مشكلة الحوكمة الأساسية التي كانت تواجه الجهات الحكومية في مقابل مشكلة السكن، ومن الواضح جدا أن التحرك الذي تشهده السوق العقارية الآن جاء أيضا استجابة إلى هذه النماذج الجديدة لعملية اتخاذ القرار في الوزارة، وإذا استمرت الوزارة في هذا الاتجاه من العمل، فإن مشكلة السكن ستجد حلها قريبا، ودون أن تتأثر السوق العقارية سلبا بهذه الحلول، فيبدو أن نماذج الحوكمة الجديدة في الوزارة تراعي جميع أصحاب المصلحة، فلا تغلب جانبا على جانب آخر، وهنا تشارك في القرار والنجاح، فالمواطن يجد السكن، والمطور العقاري يجد مشتريا، والدولة تجد حقوقها مستردة.

تدابير الوقاية من التحرش!

المصدر: جريدة المدينة الاربعاء 6 رجب 1440هـ - 13 مارس 2019م
https://www.al-madina.com/article/619840

نبيلة حسني محجوب

رغم أن يوم، 8 مارس، يمثل وقفة جادة من الدول والمؤسسات والمجتمعات لمعرفة حجم الإنجازات التي تحققت للمرأة ومعرفة تلك المعوقات والمشكلات التي تعيقها وتؤثر عليها سلباً سواء في الأسرة أو المجتمع أو بيئة العمل أو قصور في الأنظمة والتشريعات لتصحيحها ورفع العناء عن المرأة، إلا أن هذا اليوم تحول إلى مظاهر احتفالية وعبارات التهنئة والتبريكات وكأن المرأة في العالم وفي عالمنا العربي لم تبقَ لها حقوق ولم توجد لديها مشكلات تستحق النظر والتوقف لمساعدة النساء في حلها أو دعم توجهات الدولة الرامية لتمكين المرأة.!

لا أنكر أننا كسعوديات قفزنا قفزات عالية في استعادة الحقوق، وحق القيادة والمناصب العليا، ويحق لنا الاحتفال بهذا اليوم وبكل الأيام القادمة، كما أن قانون التحرش من وجهة نظري انتصار لحقوق المرأة لأنه يحمي حقها في المشاركة في الحياة العامة والعمل والسفر وقيادة السيارة والحركة في كل اتجاه، لكن تظل هناك مناطق مظلمة ومسارب سرية يمكن أن تباغت النساء خصوصاً في العمل فيقعن فريسة سهلة في قبضة متحرش أو مغتصب مستغلاً منصبه أو تفوقه البدني أو مكانته ووضع المرأة في مجتمع لازال يحمِّل المرأة كل مصيبة تقع عليها، فتنحاز إلى الرضوخ ثم الصمت خوفاً وخجلاً، وهو سلوك تجبر عليه المرأة في كل العالم كي لا تفضح، كيف إذن في مجتمعاتنا العربية، التي تتهم المرأة في كل ما يصيبها، حتى عندما يتزوج عليها زوجها فهي أهملته أو قصَّرت في حقوقه، لذلك يعذر في اتخاذه زوجة عليها بعلمها أو بدون علمها ، كذلك إذا وقعت ضحية تحرش لفظي أو جسدي، فهي الضالة المضلة لذلك لا تستطيع البوح وتظل تعاني من وطأة الواقعة في أحسن الأحوال، والمصيبة إذا استمرأ المتحرش صمتها وتمادى أكثر في إذلالها وإخضاعها لشهواته ورغباته الحيوانية

لذلك لابد من تنظيمات وتشريعات داخلية لحماية المرأة بحيث تكبح جماح الحيوان في بعض الذكور، كما فعل وزير الإعلام تركي الشبانة حسب الخبر المنشور في جريدة المدينة الجمعة 8 مارس 2019م/ 1 رجب 1440هـ، حيث اعتمد معاليه لائحة التدابير الوقائية لحماية العاملات في وزارة الإعلام والقطاعات التابعة لها من جريمة التحرش بما ينسجم مع المرسوم الملكي الصادر برقم (م/ 96) وتاريخ 1439/9/16هـ، المصادق على قرار مجلس الوزراء رقم (488) وتاريخ 1439/9/14هـ، بشأن الموافقة على نظام مكافحة جريمة التحرش.

خبر متوافق مع يوم المرأة العالمي تماماً ويشير إلى وعي الوزير بهذه الإشكالية التي ربما لمسها خلال عمله الطويل في الإعلام، لكنه اليوم من موقع مسؤوليته يتخذ تدابير الوقاية من أكبر وأعنف خطر تواجهه المرأة العاملة في كل مجال، ليس فقط في مجال الاختلاط بل حتى من وراء ستار، فالتحرش له مظاهر كثيرة، أحياناً تجرح المرأة كلمة حتى لو على سبيل الإطراء، لذلك لابد من التزام الجميع بمعايير الحشمة والاحترام، حتى المزاح والهذر يجب ألا يجد له مكاناً في بيئات العمل المختلطة، كذلك احترام وجود المرأة يحتم على العاملين معها استخدام لغة راقية وألفاظ مهذبة، وعدم استخدام الإشارات والهمز واللمز كي لا تشعر بالإحراج بل لا بد أن تكون هناك مسافة تحدد العلاقة بين العاملين والعاملات في القطاعات المختلفة.

أعجبني إجراء معالي الوزير الشبانة لأنه تعامل مع يوم المرأة تعاملاً واعياً، لم يجمع النساء ويحتفل ويتصور معهن كما فعل بعض المسؤولين للأسف، وكأن هذا هو ما يتطلبه يوم 8 مارس، التعاطي مع هذه المناسبات بوعي ومهنية يظهر مدى وعي المسؤول بدوره في تدعيم قرارات الدولة وحماية الحقوق.

كاريكاتير

الحياة

المصدر: جريدة الحياة الاربعاء 6 رجب 1440هـ - 13 مارس 2019م

http://www.alhayat.com/article/4624297

الالكترونية الاقتصادية www.aleqt.com

المصدر: جريدة الاقتصادية الاربعاء 6 رجب 1440هـ - 13 مارس 2019م

http://www.aleqt.com/2019/03/13/article_1559596.html

ج+